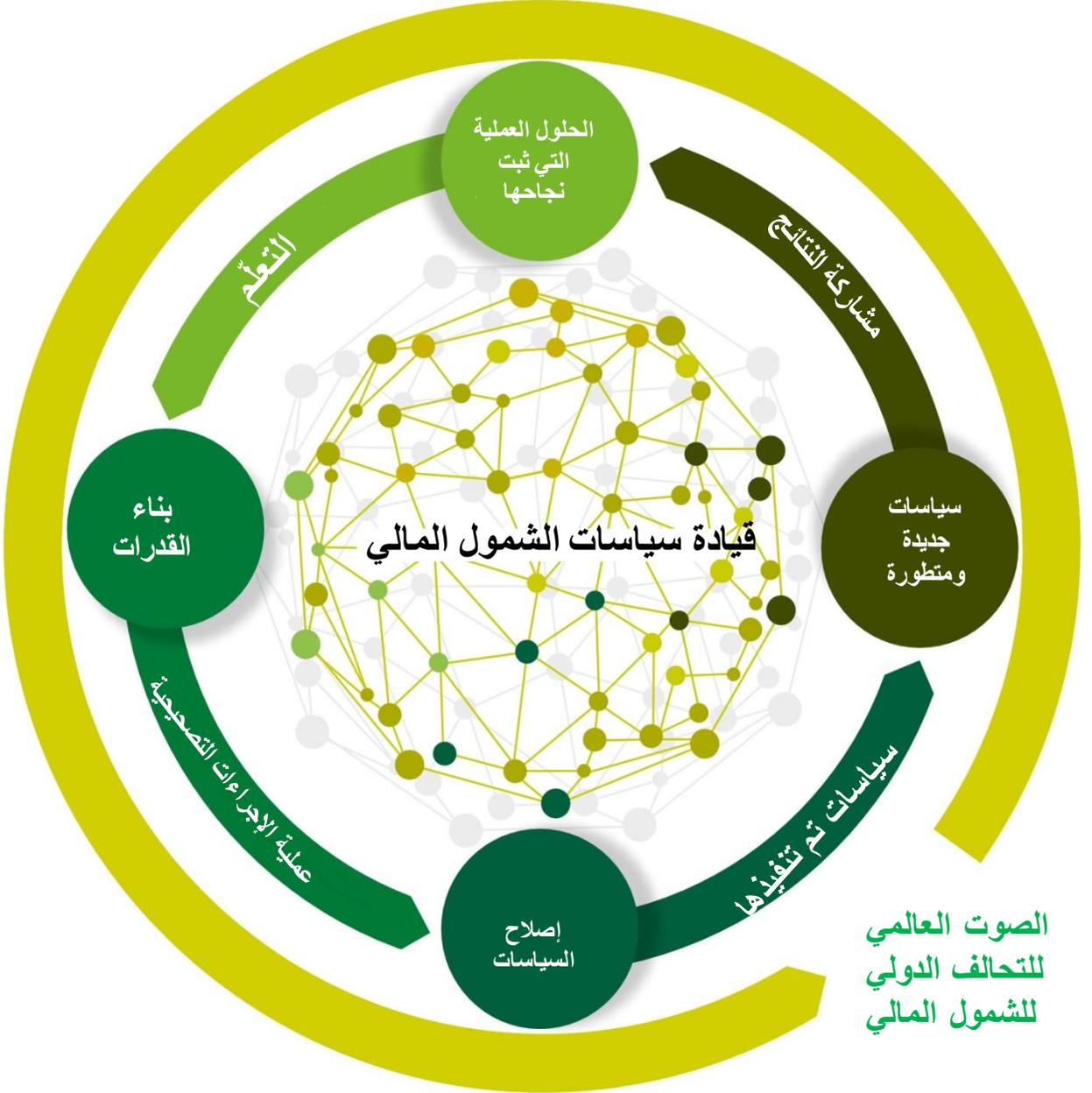


التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)

رؤيتنا: تيسير سبل الوصول إلى الخدمات المصرفية لمن ليس لديهم حسابات بنكية، أو لا تتوافر لهم هذه الخدمات على مستوى العالم.

رسالتنا: تمكين صانعي السياسات من التوسع في إتاحة الخدمات المصرفية والبنكية عالية الجودة للفئات الأكثر فقرا.



لمحة عامة من نحن

يوظف التحالف الدولي للشمول المالي بالريادة في مجال وضع سياسات الشمول المالي والضوابط المنظمة له. والتحالف مملوك لأعضائه، وهو يعمل على تعزيز وتطوير الحلول التي تثبت فعاليتها وتمت تجربتها بنجاح، والتي من شأنها تحسين حياة الأفراد الأكثر فقرا في العالم. ويضم التحالف ما يزيد عن مائة عضو من صناعات سياسات الشمول المالي والمؤسسات والهيئات الرقابية، الذين يعملون معا ويتعاونون من أجل إطلاق إمكانات وقدرات ملياري شخص تشملهم مظلة الشمول المالي، ممن لا يستفيدون من الخدمات البنكية، أو لا تتوافر لهم تلك الخدمات.

رسالتنا نحو تحقيق الشمول المالي

يبدأ النمو الاقتصادي الشامل بتطبيق مفهوم الشمول المالي. وهو السبيل الأساسي لدمج الأفراد وضمهم إلى منظومة الاقتصاد الرسمي ممن لا يملكون حسابات بنكية أو لا تتوافر لهم الخدمات المصرفية، مما يساعد على تخفيض وتخفيف معدلات الفقر، وجعل غير القادرين أقل عرضة للصدمات المالية، كما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للجميع، وتقليص التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

إن تبنى السياسات الذكية والناجحة يمكن أن يسرع من تطبيق الشمول المالي، كما يعمل على تعزيز استقرار وسلامة النظم المالية. فالاستثمار في مجال الشمول المالي يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع على المدى الطويل.



الشمول المالي أداة رئيسية للتخفيف من وطأة الفقر - فهو يدمج الأفراد غير المتعاملين مع الخدمات المصرفية في منظومة الاقتصاد الرسمي، ويؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتقليص عدم المساواة بين الأفراد.

حوالي 2 مليار شخص، أي ما يقرب من نصف السكان البالغين في العالم، لا يحصلون على الخدمات المالية الرسمية.

مزايا الانضمام إلى عضوية التحالف (AFI)

رسالة ودعوة دولية

يمثل التحالف (AFI) صوتاً متميزاً وفريداً في مجال الدعوة إلى إرساء السياسات الدولية ومناصرتها، ومن المبادرات التي أطلقها ويدعو إليها في الوقت الحاضر ما يلي:

< **الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين (GPII):** يفسح التحالف الدولي للشمول المالي - من منطلق كونه الشريك المنفذ للشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GPII G20 - المجال أمام أعضائه لمشاركة رؤيتهم وإنجازاتهم تجاه تعزيز النظرة الدولية تجاه التدخلات على صعيد سياسات الشمول المالي.

< **لجنة المعايير الدولية والسياسات:** تتولى لجنة رفيعة المستوى بالتحالف تحليل أثر تطبيق معايير الشمول المالي على المستوى الدولي، كما تعمل اللجنة أيضاً على تعميق أو أواصر الترابط مع الهيئات المعنية بوضع المعايير بهدف تعزيز الشمول المالي عبر نهج يعمل على تقادي المخاطر المترتبة على ذلك .

< **منتدى السياسات الدولية (GPF):** وهو الحدث السنوي الأبرز للتحالف، حيث يجتمع فيه ممثلاً جميع أعضاء التحالف والشركاء الرئيسيين بغرض تبادل الرؤى والأفكار ومناقشة سبل التعاون لتطوير والنهوض بأجندة الشمول المالي على مستوى العالم.

التأثير

إن الخدمات التي يقدمها التحالف تعمل على تمكين المؤسسات من الأعضاء من القيام بإصلاحات فعالة في سياسات الشمول المالي، وذلك من خلال:

< **تعهدات والتزامات إعلان مايا:** يساعد إعلان مايا أعضاء التحالف في وضع التزامات وطنية محددة ويمكن قياسها تجاه تحقيق الشمول المالي. وتسهل هذه الالتزامات من عملية صياغة استراتيجية وطنية للشمول المالي (NFIS)، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للمبادرات الأقوى تأثيراً.

< **متابعة وتوثيق مراحل الإنجاز:** يتم توثيق التطور الذي يحرزه الأعضاء في مجال الشمول المالي، ونشر ذلك في البوابة الإلكترونية للتحالف، والتي تعرض بدورها الأثر والنجاح الذي أحرزته كل دولة في هذا المجال.

< **المنتجات المعرفية للتحالف:** تساعد المذكرات الإرشادية الخاصة بالمؤشرات الرئيسية للتحالف، إلى جانب مجموعة من الأدوات المعرفية الأخرى، المؤسسات من الأعضاء في قياس وتقييم تأثير الشمول المالي.

يقدم التحالف لأعضائه دعماً استراتيجياً وسياسياً لا نظير له خلال عملية صنع السياسات وخلال مراحل تنفيذها.

التعلم المتبادل بين الأقران

< **تبادل الاستشارات والنصائح بين الأعضاء:** يستفيد تحالف الشمول المالي من الخبرات العملية لأعضائه في تبادل المعرفة حول سياسات الشمول المالي التي ثبت نجاحها، وذلك من خلال تبادل الاستشارات والنصائح بين الأقران.

< **بناء القدرات:** تعمل الدورات التدريبية وورش العمل على تزويد الأعضاء بمعرفة متميزة عن كيفية تطبيق السياسات المبتكرة بشكل فعال.

< **مجموعات العمل:** توفر منبرا لتبادل المعرفة ودراساتها وتعميقها من خلال التركيز على مجالات محددة في الشمول المالي، ووضع مبادئ توجيهية للسياسات المعنية وتحديد أدوات تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف كل عضو.

< **تعزيز الحوار بين المؤسسات العامة والخاصة:** يعتبر التحالف بمثابة منصة متميزة وفريدة لتعزيز أوجه التضافر بين القطاعين العام والخاص، وبناء توليفات وأفكار مشتركة بينهما، الأمر الذي يخلق بدوره بيئة مواتية لتطبيق مبادرات الشمول المالي.

< **منح ومساعدات مالية لتطبيق السياسات:** يقدم التحالف منحاً ومساعدات مالية محدودة لأعضائه، مرتبطة بمدى التزامهم بما ورد في إعلان مايا بشأن تطبيق سياسات الشمول المالي داخل هذه الدول. وتقدم هذه المنح والمساعدات إلى المبادرات الأكثر فعالية وقابلية للنجاح.

< **منصة إلكترونية للأعضاء:** يوفر التحالف منصة إلكترونية لتبادل المعرفة، تتيح للأعضاء تبادل الآراء بحرية وبوضوح، والتعبير عن وجهات نظرهم كاملة، وطرح الأسئلة حول كافة موضوعات الشمول المالي.

< **بوابة إلكترونية للبيانات الخاصة بالتحالف:** عبارة عن قاعدة بيانات عالمية متكاملة لموضوعات وسياسات الشمول المالي والالتزامات الواردة بإعلان مايا، تمكن الأعضاء من نشر ما حققوه من تقدم نحو تطبيق سياسات الشمول المالي، وقياس مستوى تقدمهم بالمقارنة بين بعضهم البعض.



أثر السياسة الوطنية



القيادة العالمية للسياسات



مجتمع متنوع من الخبراء



حلول عملية ثبت نجاحها

شبكةنا علي أرض الواقع



يعتبر التحالف الدولي للشمول المالي شبكة اتصال لتبادل الخبرات بين الأعضاء تسمح لهم بوضع أولوياتهم وأجندتهم، والاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى كل عضو، والتعلم من بعضهم البعض.

يوفر التحالف لأعضائه، من خلال استخدام البيانات والأدوات الفعالة والمبتكرة والمبادئ المشتركة، منصة لتحويل وترجمة خبراتهم المشتركة إلى معرفة عملية وحلول واقعية لتحقيق شمول مالي مستدام وقادر على النمو والتوسع.

الشمول المالي هو الاستثمار الذكي



يحقق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي مما يقلص احتمالية تعرض الفقراء للكوارث الشخصية والضحمة.

يعزز نزاهة القطاع المالي والاستقرار الاقتصادي.

يحد من تكاليف المعاملات المالية في القطاع العائلي، مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار في مجال الرعاية الصحية للأسرة والتعليم.

يعمل على تحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر نحو 90% تقريبا من فرص العمل.